مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

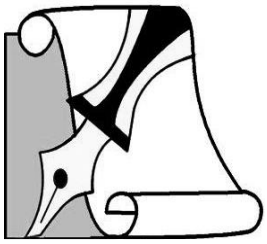

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

متغيّرات في مفاهيم "إسرائيل" الأمنيّة

1 – مدخل:

تقوم العقيدة الأمنية الإسرائيلية على "أربع أرجل" هي: الردع المؤثّر، والإنذار المبكّر، والدفاع القوي، والحسم السريع. وما حدَث في السابع من أكتوبر أن الأرجل الأربع، مُنفردة ومُجتمعة، أُصيبت بشلل، وأخفَقت بامتحان الواقع بتحمّل عبء حماية الأمن. وتبيّن في الوقت ذاته أن الفشل طال نظرية الأمن القومي ومركّباتها المختلفة.

وفي هذا الشأن، يقول الجنرال يعقوب عميدرور، المُقَرّب من بنيامين نتنياهو: في السابع من أكتوبر كان عاملا المفاجأة والفشل أبرز السمات الرئيسة لإسرائيل على المستويات السياسية والاستخبارية، والعسكرية، سواء على صعيد الدفاع أو على صعيد الردّ الفوري، إذ كان هذا الردّ غريزياً واتّسم بالفوضى، وابتعد عن التفكير المُنَظّم. ففي ضربة واحدة انهار كل النظام الدفاعي الإسرائيلي في الجنوب، وكان نجاح "حماس" في ذلك مُذهلاً". واستنتج أن الحسم الحقيقي "هو في النتيجة العسكرية النهائية، وليس في الحلبة السياسية. الجيش مُلْزَم بالانتصار في الحرب، لأن إنجازاته العسكرية هي التي ستحدّد طبيعة الحالة الأمنية لدولة إسرائيل". والواضح أن نتنياهو يتبنّى مثله الحل العسكري، ويقلّل من شأن الحل السياسي، خاصة على ضوء اعتبار النخبة القيادية الراهنة في المعايير الإسرائيلية نخبة فاشلة وغير كفوءة للقيادة، سواء في الفترة التي سبقت السابع من أكتوبر أو بعدها.

تُعتبر مفاهيم الأمن في "إسرائيل" بحالة تطوّر دائم، بناءً على إدراك القيادة السياسية والعسكرية والأمنية فيها بأنه من الصعب المُحافظة على نظريات أمنية ثابتة في ظل متطلّبات الأيديولوجيا الصهيونية، التي تتمحور حول التوسّع المُستدام والسيطرة الإقليمية الشاملة بذرائع دينية وقومية وأمنية. وفي السياق، أصدرت لجنة "نيغيل"، برئاسة الباحث والخبير الأمني الإسرائيلي يعقوب نيغيل، تحذيرات جديّة بشأن الأمن الإسرائيلي، موصِيَة بتغيير الاستراتيجية المُعتمدة من الاحتواء والدفاع إلى المبادرة والردع. وقد بدأت اللجنة أعمالها في آب/ أغسطس من العام الماضي بهدف تطوير خطّة استراتيجية جديدة بعد

الأحداث التي وقعت في السابع من أكتوبر 2023، مع التركيز على تعديل ميزانية وزارة الأمن والآثار الاقتصادية المُرتبطة بها. وتُشير اللجنة إلى أن إيران تمثّل التهديد الأكبر لوجود "الدولة اليهودية"، وتدعو إسرائيل للاستعداد لمواجهة هذا التحدّي، حتى بغياب دعم خارجي. كما تسلّط اللجنة الضوء على التغيّرات الحاصلة في المنطقة العربية والإسلامية بعد انهيار النظام السوري، وتَقَدّم الدعم التركي، ممّا يُنذر بتهديدات جديدة ذات طابع ديني – قومي على الحدود الإسرائيلية السورية.

وفي ضوء ذلك، توصي اللجنة بتعزيز الهيمنة الإسرائيلية في الجو خلال السنوات الأربع المقبلة، بما في ذلك تزويد سلاح الطيران بطائرات وقود لأداء مهام عسكرية بعيدة المدى. وكل هذا يتطلّب تغيير مفهوم الأمن من الاحتواء والدفاع إلى المبادرة والردع، ممّا يحتم بناء قدرات ردّ فوريّة. وتؤكّد اللجنة أيضاً على أهمية بناء اقتصاد قوي يدعم الأمن الوطني، والتوازن بين احتياجات الدفاع والهجوم، مع زيادة حجم الجيش وتحسين ظروف الخدمة، ممّا يؤكّد ضرورة تعزيز الجاهزية البشرية ومعالجة أزمة التجنيد في جميع شرائح المجتمع.

وفي السياق التكنولوجي، توصي اللجنة بتحسين السيادة والاستقلالية التسليحية، وتطوير القدرات الهجومية والدفاعية. كما تُطالب بتغييرات تنظيمية في هيكليّة الجيش لمواجهة التحدّيات المتطوّرة. وفي هذا المجال، علّق رئيس حكومة العدو، نتنياهو، على توصيات اللجنة قائلاً: "أود أن أشكر الأعضاء في اللجنة على العمل الكبير والمهم للغاية لأمن إسرائيل. نحن في وضع يشهد تغييراً جذرياً في الشرق الأوسط. لقد كنّا نعلم لسنوات أن إيران تمثّل التهديد الأكبر بالنسبة لنا، سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلائها. بالطبع، ضرَبنا هذا المحور ضربات قويّة، لكنّه لا يزال قائماً؛ بالإضافة إلى تدخّل قوى أخرى في المنطقة. وعلينا أن نكون دائماً مُستعدّين لما هو قادم. نعم، العمل الذي قمتم به يعدّنا لما هو قادم؛ دائرة قريبة، دائرة بعيدة، وكل ما هو في المنتصف. أيضاً، يعزّز جاهزيّتنا في تنويع الأسلحة، ويدفعنا لدراسة مسألة استقلالية تسليح إسرائيل، وتنظيمنا الداخلي، وموضوع البنية التحتية تحت الأرض. سنقوم بدراسة التوصيات كلّها، وسنتّخذ قرارات التنفيذ المُناسبة".

2 – تغيير الاستراتيجية:

لقد أكّدت لجنة "نيغيل" على أهمية تغيير استراتيجية الاحتواء الإسرائيلية التي ميّزت مرحلة ما قبل السابع من أكتوبر، إلى استراتيجية المبادرة والهجوم والحرب الاستباقية الساحقة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما حدَث في سورية ودخول تركيا بمشروعها الواسع إلى المنطقة. ولعلّ الاستنتاج المباشر الفوري المُجمع عليه أيضاً هو ضرورة زيادة حجم القوّات النظامية، وزيادة مدّة الخدمة والسعي لتوسيع التجنيد ليشمل أعداداً كبيرة من اليهود الحريديم، الذين لا يخدمون في الجيش حالياً. والأهم من كل هذا أن "إسرائيل" تتّجه نحو إجراء تغيير كيفي في مفهوم "الدفاع"، يشمل إنشاء أحزمة أمنية حدودية في غزة ولبنان وسوريا للتصدّي لـ"منظّمات معادية" مُفترضة، وكذلك السعي للاحتماء بحزام أمان عربي ضدّ إيران. وقد أخذت التوصيات بعين الاعتبار أنه في أوضاع معيّنة قد يتخلّى عن إسرائيل حلفاؤها، كما تخلّت روسيا وإيران عن نظام بشّار الأسد، وأميركا عن جنوب فيتنام، رغم أهميتها الاستراتيجية في شبه جزيرة الهند الصينية، المُتاخمة لها من شمالي الصين، التي تتنافس اليوم معها على الهيمنة في العالم. لهذا كلّه، أوصت لجنة "نيغيل" أيضاً ببناء شبكة دفاعية عسكرية تحت الأرض على غرار الأنفاق، مُستوحية أهميّتها الدفاعية من تجربة الحروب في غزة وجنوبي لبنان.

وفي السياق نفسه، أوصت اللجنة بضرورة الجاهزية القصوى للموارد البشرية، مع معالجة أزمة تجنيد جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك "الحريديم"، حيث قال نيغيل: "نحن في الدقيقة التسعين، قبل لحظة اللاعودة."

3 – المنع الاستراتيجي:

تَستند الاستراتيجية الجديدة على ضربات استباقية متواصلة تهدف إلى القضاء على أي تهديد على الدولة الصهيونية، قبل أن يتحوّل إلى خطر فعلي. وهي تختلف عن «المعركة بين الحروب»، التي عمل بها الجيش الإسرائيلي لسنوات، واتّضح شكلها وأسلوبها في الضربات المتلاحقة في سوريا. ووَجْه الاختلاف أن "المنع الاستراتيجي" الحالي هو التزام بالقضاء على التهديد، وليس البقاء في حالة أدنى من عتبة الحرب، كما هي الحال مع "المعركة بين الحروب". وفي إطار هذا الطرح، يكون "المنع الاستراتيجي" هو الأولوية حتى لو أدّى ذلك إلى حرب؛ وهذا ما كان عليه فعلًا موقف قيادة الجيش وغالانت في الدعوة

لضربة استباقية ضدّ المقاومة في لبنان، والتي لم تخرج إلى حيّز التنفيذ، بضغط أمريكي واستجابة من نتنياهو لهذا الضغط.

4 – رئيس أركان جديد وإرهاصات جديدة:

إثر تعيين اللواء أيال زامير رئيساً جديداً لأركان جيش العدو، خَلَفاً لهرتسي هاليفي، الذي استقال في يناير/كانون الثاني الماضي، بسبب فشله أمام هجوم "طوفان الأقصى"، وفي أوّل يوم من تولّيه المنصب، كشف زامير بوضوح عن توجّهه ورؤيته الخاصة للمرحلة المقبلة، وقال: "إن العام 2025 سيظل عام حرب، مع التركيز على غزة وإيران، والحفاظ على الإنجازات وتعميقها في ساحات أخرى". وأضاف: إنه "من الضروري الرفع من ميزانية الدفاع وتوسيع هيكليّة الجيش". وسنُركّز على تعزيز تسليح الجيش وإعادة تأهيله. والحرب أثبتت ضرورة الاعتماد على أنفسنا، وسنوسّع الإنتاج المحلي للأسلحة." وفي السياق، أعلن رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، "أن إسرائيل أعادت إحكام السيطرة على مصيرها؛ ولهذا لم يعد بإمكان أعدائها مُهاجمتها". وتفاخَر بالقوّة التي تمتلكها، مُشدّداً على امتلاكها "قوّة الرد بحرب شعواء" على كلّ من يُهدّدها، ومؤكّداً على أن هناك جيوشاً قليلة في العالم لديها القدرة على المواجهة في جبهات متعدّدة بالوقت نفسه". وقال: " إنّنا نُحارب على 7 جبهات"، مُشيراً إلى أن نتائج المعارك التي تخوضها إسرائيل حالياً "ستكون لها أهمية كبرى لأجيال لاحقة". وتباهى بما حقّقه على الصعيد العسكري، مُذَكّراً بوصول القوّات الإسرائيلية إلى قمّة جبل الشيخ، مُشيداً بـ"تغيير وجه الشرق الأوسط". وفي موضوع الأسرى الإسرائيليين بقطاع غزة، جدّد نتنياهو التزامه بإعادة الجميع، واعداً بـ"إحراز الحسم وتحقيق النصر المطلق". وفي المقابل، قال رئيس الأركان الجديد، أيال زامير: " إن المهمّة لم تنته بعد، لأن حركة حماس تعرّضت لضربات كبيرة، لكن لم يتم إخضاعها. وأضاف أن "هذه حرب وجود ستتواصل حتى إعادة مُختطفينا، وحتى تحقيق الحسم والنصر". ويحمل زامير إلى رئاسة الأركان عقيدة قتالية هجومية تقوم على المبادرة الاستباقية والحسم السريع؛ وهو نهج عَبَّر عنه مرارًا خلال مسيرته العسكرية، خصوصًا في خطابه الأخير كنائب لرئيس الأركان، إذ أطلق تحذيرًا استراتيجيًّا بالغ الأهمية، فقال: "قد نُواجه معركة ثقيلة وطويلة ومتعدّدة الجبهات، مُتزامنة مع تحدّيات داخلية في الخطوط الأمامية والعمق. ولذا نحتاج إلى قدرة على الحسم والصمود الطويل وقوّات احتياط قويّة." وحذَّر من أن جيش الاحتلال

الإسرائيلي بات قريبًا من الحد الأدنى المطلوب لحجم تشكيلاته العسكرية، في ظل تصاعد التهديدات المركَّبة، مُشدّدًا على ضرورة الاستعداد لحروب طويلة ومعقَّدة، لا مجرّد "جولات قصيرة" كما يُفضِّل السّاسة في "إسرائيل."

لقد كان زامير، خلال سنوات خدمته، من أبرز المُعارضين لتقليص ألوية المدرّعات، ورفَض إغلاق سرب المروحيّات القتالية، ودعَم فكرة وزير الأمن السابق أفيغدور ليبرمان بإنشاء "سلاح الصواريخ" في الجيش، وأبدى قلقه العميق من الاعتماد المفرط على سلاح الجو كأداة الحسم الوحيدة، مُطالبًا بإعادة الاعتبار للمناورة البريّة وتعزيز قدراتها. وفي الفترة التي قاد فيها المنطقة الجنوبية، أعدَّ زامير خطّة شاملة لحرب في قطاع غزة تقوم على شن هجوم برّي مُباغت وسريع، بمشاركة عدّة فرق عسكرية دفعة واحدة، لتحقيق الحسم المبكر وتفادي استنزاف طويل الأمَد، كما حدَث لاحقًا في معركة "السيوف الحديدية." وفي مقال له عام 2007، في مجلة "معراخوت" العسكرية، عرَض عقيدته القتالية القائمة على الحرب الوقائية، مُعتبرًا أنه: "من الأفضل التحرّك أوّلًا وضرب العدو قبل أن يفرض علينا واقعًا أكثر تعقيدًا وظروفًا أشد قسوة... القرار المبكر تحت ظروف محسوبة أفضل من الانتظار حتى نجد أنفسنا في مواجهة أكثر دمويّة"، على حد قوله. ويتبنّى زامير في رؤيته الحربيّة نظرة توسعيّة لمفهوم "الأهداف المشروعة"، فيرى أن كلّ من يُساهم في دعم المقاومة، سواء كان مدنيًّا أو جزءًا من البنية التحتية المجتمعية، هو هدف مشروع. كما يبرّر إصابة المدنيين خلال العمليات العسكرية، مُعتبرًا أن المسؤولية تقع على القيادات المحلية والمنظمات الفلسطينية لا على جيش الاحتلال الإسرائيلي . وبالتالي لا يُخفي زامير تأييده العلني لسياسة العقوبات الجماعية ضدّ الفلسطينيين، مؤكّدًا مشروعيتها ما دام ثمّة "إرهاب شعبي". كما يقترح وسائل تشمل: العقوبات الاقتصادية، وقطع الكهرباء، وفرض الإغلاقات، وحظر المواد الخام والوقود. وهو يُعَزِّز هذه العقيدة بتأكيده شرعية الاغتيالات المُستهدفة بحق قادة المقاومة، مُعتبرًا أنها "وسيلة ردع شخصية" لمنع القيادات من التفكير في جدوى الاستمرار في المواجهة.

لم يكن تعيين زامير رئيسًا لأركان جيش الاحتلال مجرّد خطوة لسدّ الفراغ الذي خلّفته استقالة هاليفي عقب إخفاقات السابع من أكتوبر/تشرين الأوّل، بل بداية عهد جديد في العلاقة بين القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية بالنسبة لنتنياهو، الذي يأمل أن يُشَكِّل زامير جسرًا لإصلاح التوتّر المتصاعد بين الطرفين. ويرى اليمين الصهيوني في زامير شخصية "الجنرال المخلِص"، الذي يحترم القيادة السياسية

ويكنُّ الولاء لنتنياهو شخصيًّا؛ وهو انطباع تعزَّز خلال سنوات عمله كسكرتير عسكري لرئيس الوزراء ومدير عام لوزارة الأمن لاحقًا.

خلال الحرب على غزة، وقف زامير إلى جانب نتنياهو في خلافاته مع وزير الأمن السابق يوآف غالانت، ما جعله خيارًا مثاليًّا للمرحلة المقبلة في نظَر الائتلاف الحاكم. كما يُصنّف زامير بوصفه يمتلك خبرة سياسية واسعة؛ فهو يعرف تفاصيل النظام السياسي الإسرائيلي ويُجيد المناورة داخله. ورغم علاقته الوثيقة بنتنياهو، يَصفه المقرّبون منه بـ"الرجل الصلب"، القادر على اتخاذ قرارات مستقلّة وصعبة إذا تطلَّب الأمر، دون التفريط بثقة القيادة السياسية أو إحداث قطيعة معها. ورغم أهميّة إعادة بناء الثقة بين الحكومة والجيش، تبقى مهمة ثانوية أمام سلسلة من المهام العاجلة التي تُواجه زامير في ظل أزمة عميقة تعصف بالجيش، وفي مقدّمتها:

– إعادة هيكلة القيادة العليا للجيش: عبر الإطاحة بالضبّاط الكبار الذين تورّطوا في الفشل الذريع في هجوم أكتوبر/تشرين الأوّل. وتشير التسريبات إلى نيّة زامير الإطاحة بقائد الاستخبارات العسكرية "أمان" شلومي بيندر، وقائد الجبهة الداخلية رافي ميلو، وقائد سلاح الجو تومر بار، وقائد العمليات عوديد باسيوك.

– ملء الشواغر القيادية الحسّاسة: يتعيّن عليه تعيين نائب لرئيس الأركان، وقادة جدد للقيادتين الشمالية والجنوبية، في ظل استقالات مُتتالية لضبّاط كبار، مثل يارون فينكلمان وجوردين.

– تعزيز الجهوزية للمعركة القادمة: يُدرك زامير أن إعادة بناء ثقة الجمهور في الجيش لا تتحقّق بنشر التحقيقات فحسب، بل بقرارات حاسمة تطيح بالمُقصِّرين وتُعيد هيكلة الأداء العملياتي والاستخباراتي.

كما يتمتّع زامير بعلاقات قويّة مع الولايات المتحدة، وقاد بنفسه عمليات شراء الأسلحة الطارئة خلال الحرب، وتابع ملف تعزيز الصناعات العسكرية المحليّة وتنسيق التعاون مع جيوش العالم، ما يجعله، من وجهة نظر كثيرين، الرجل المناسب لمرحلة حسّاسة قد تشهد تصعيدًا غير مسبوق مع إيران، مع دعم أمريكي مباشر.

5 – عام 2025: عام الحرب والاستنزاف:

في أُولى تصريحات رئيس الأركان الجديد، الجنرال أيال زامير، رسَم ملامح المرحلة المقبلة بوضوح، مُعلنًا أن عام 2025 سيكون عامًا للحرب بامتياز، مليئًا بالقتال والتحدّيات العسكرية المستمرّة؛ وأكّد أن المعركة التي انطلقت في أكتوبر/تشرين الأوّل 2023 لم تضع أوزارها بعد، مُمتدّة إلى جبهات متعدّدة. وفي خطاب تنصيبه، شدّد على أن دروس الحرب الجارية تؤكّد أنه لا يمكن لإسرائيل الاتكال إلّا على نفسها، ولا سيما في مجالات التسليح والذخائر، داعيًا إلى تعزيز الاعتماد على القدرات الذاتية العسكرية لضمان الجاهزية لأيّة معركة طويلة ومُعَقَّدة. وأطلق تهديدًا صريحًا لأعداء كيانه، مُستشهدًا بنصٍ توراتيٍ من سفر المزامير: "أتبع أعدائي فأدركهم؛ ولا أرجع حتى أفنيهم"، في تأكيد لرؤية قتالية قائمة على الاستئصال الكامل والشامل للخصوم .

قدّم زامير تصوّرًا مُظلمًا للمرحلة المقبلة، فدعا إلى الاستعداد لـ"حرب استنزاف متعدّدة القطاعات"، تشمل خطوط المواجهة الأمامية والعمق الإسرائيلي معًا، مُعتبرًا أن جيش الاحتلال بات يعيش فعليًّا هذه الحالة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأوّل 2023، في مواجهة تهديدات غير مسبوقة من قوى متعددة تحيط بإسرائيل، التي قال إنها تُواجه "تهديدًا وجوديًّا مستمرًا" وسط بيئة إقليمية مُعادية، وصَفها بـ"الشرسة والقاتلة"، لافتاً أن الحل الوحيد لضمان بقائها هو تعزيز "الجدار الحديدي" عبر تطوير قوّة ردع هجومية ودفاعية قادرة على مواجهة أي سيناريو مُحتمل.

يأتي تعيين زامير رئيسًا للأركان في توقيت حسّاس تتقاطع فيه حاجة حكومة نتنياهو اليمينية مع شخصية جنرال يحمل عقيدة قتالية هجومية صريحة، تقوم على الاستئصال الشامل لأعداء "إسرائيل"، دون أي اعتبار للمدنيين أو القوانين الدولية. وبالنسبة لنتنياهو، لا يمكن التفكير في شخصية أكثر ملاءمة لإدارة هذه المرحلة من زامير، واصفًا إيّاه بأنه "صاحب تصميم صلب كالفولاذ، نابض بروح الصهيونية". فالأوّل، الغارق في أزماته السياسية والقانونية، وفي حاجة دائمة لتصدير الحرب والهروب إلى الأمام، وجَد في زامير الرجل المثالي: ضابط شديد الولاء، خبير في العمل السياسي والأمني، صاحب علاقات متينة مع واشنطن، ويمتلك سجلًا حافلًا بالعمل معه شخصيًّا خلال فترات حرجة، كسكرتير عسكري لرئاسة الوزراء وإدارة ملفّات استراتيجية، كصفقات السلاح. كما يتمتّع زامير بقدرة على المناورة وضبط الخلافات، ما تحتاجه المؤسّسة العسكرية لترميم علاقاتها بالقيادة السياسية، بعد الشروخ العميقة التي

أحدَثها فشل السابع من أكتوبر/تشرين الأوّل، وصراع الجنرالات مع حكومة الحسم. ويُناط بزامير اليوم أكثر من مجرّد قيادة الجيش في معركة مستمرة، بل إعادة هندسة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في "إسرائيل"، بما يخدم استكمال مشروع الحسم الصهيوني ضدّ الشعب الفلسطيني، الذي يقوم على استراتيجية مُرَكَّبة من حرب استنزاف طويلة، قوامها الإبادة والتجويع والتهجير، بالتوازي مع فرض ترتيبات سياسية تهدف إلى تفكيك المقاومة وتجريدها من أوراق القوّة.

بهذا المعنى، ليس زامير مجرّد قائد عسكري جاء في لحظة أزمة، بل التعبير العملي عن انزياح المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية نحو تَبَنّي عقيدة هجومية متوحّشة ومُعلنة، تتقاطع مع أطماع اليمين الفاشي في تحقيق "نصر تاريخي"، يعيد رسم موازين القوى في فلسطين والمنطقة، دون أي سقف لعدد الضحايا أو مستوى الدمار. بالتالي، يبدو أن "إسرائيل" اختارت المضي الى أبعد ما يمكن في حرب مفتوحة، ميدانياً وأخلاقياً، بلا حدود زمنية أو سياسية، هدفها تصفية غزة، وترميم الردع المُهتز، وترسيخ معادلة القوّة الإسرائيلية الكاسحة، حتى لو كان الثمن حربًا إقليمية طويلة الامد.

6 – عقيدة قتالية جديدة ومفاهيم جديدة:

تتّجه "إسرائيل" في المرحلة الراهنة نحو ترسيخ استراتيجية جديدة لـ"الدفاع" على الحدود، تقوم على احتلال أراضٍ في سوريا ولبنان وغزة، من خلال منظومة دفاعية ثلاثيّة المستويات؛ فضلاً عن تشديدها الإجراءات الأمنيّة على الحدود مع مصر والأردن، اللذين تربطها بهما اتفاقيات سلام. وتعتمد الخطّة على ثلاثة أنظمة دفاعية على حدود غزة ولبنان وسورية. وذكَرت صحيفة يديعوت أحرونوت أنها تقوم على قواعد وحواجز في"الأراضي الإسرائيلية"، ونظام دفاع متقدّم "في أراضي العدو"، والمُطالبة بنزع سلاح المناطق التي يعتبر الاحتلال أنها تشكّل تهديداً له، في إشارة إلى المناطق العازلة التي تقيمها "إسرائيل" بعد احتلالها، وتأمل أن تحظى مخطّطاتها بدعم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وفي هذا المجال، قال رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، إنه يُطالب بـ"نزع كامل للسلاح" من جنوب سورية، من قوّات النظام الجديد. وقد تبلورت هذه الاستراتيجية، وفْقاً للصحيفة العبرية، في نهاية العام الماضي، بعد التوصّل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، فيما كشَف نتنياهو عن الجزء الناقص من "اللغز"، عندما أعلن أنه سيُطالب بأن يكون جنوب غرب سورية، من دمشق جنوباً، منطقة منزوعة

السلاح. وتبلورت هذه الاستراتيجية أساساً، في إطار استخلاص الدروس من إخفاق السابع من أكتوبر/ تشرين الأوّل 2023، وتهدف أوّلاً وقبل كلّ شيء، إلى توفير الأمان لسكّان المناطق الحدودية في الجنوب والشمال، وعلى الحدود السورية. وهي تقوم على ثلاثة مستويات:

المستوى الأوّل: في الحدود التي لا تزال تشهد حرباً نشطة أو شبه نشطة، مثل الحدود مع قطاع غزة ولبنان، وهضبة الجولان السوري المحتل، حيث سيكون هناك نظام دفاع أرضي ثلاثي المستويات:

– المستوى الأوّل الذي سيكون داخل الخط الأخضر، وسيشمل مواقع عسكرية ثابتة، وعائقاً أرضياً يتضمّن سياجاً و/أو حائطاً ومُستشعرات مختلفة لمُراقبة الحدود، ونظام محاور طرق سريعة، وقوّات، وعناصر دفاع جوّي ومدفعية. وفي حالة لبنان، يهدف نظام المواقع العسكرية والعائق إلى خلق حاجز مادّي بين المستوطنات والبلدات الحدودية والقرى اللبنانية القريبة من الحدود، ومواقع التجمّع المُحتملة لحزب الله في جنوب لبنان. وفي قطاع غزة، سيكون هناك نظام دفاعي بخصائص مُشابهة، يفصل بين أراضي القطاع ومستوطنات غلاف غزة. وفي هضبة الجولان السورية المحتلّة، هناك بالفعل حاجز ومواقع دفاعية مأهولة، في المناطق التي يعتبر الاحتلال أنها تحت سيادته.

–المستوى الثاني: سيكون "داخل أراضي العدو". وسيكون ذلك بمثابة جزء من "الدفاع" الأمامي المُتقدّم، الذي كان قائماً في فترة الشريط الأمني في لبنان من عام 1984 حتى انسحاب الجيش الإسرائيلي وميليشيا لحد في مايو/ أيار 2000. وفي قطاع غزة، من المخطّط أن يكون هناك وجود لجيش الاحتلال بطريقةٍ ما في المنطقة العازلة التي تقع داخل أراضي القطاع. وفي لبنان، ينفّذ الاحتلال حالياً ما يعتبره دفاعاً متقدّماً بواسطة خمسة مواقع عسكرية على طول الحدود تقع في مناطق مرتفعة داخل الأراضي اللبنانية. وفي هضبة الجولان، اقتحمت قوّات الجيش الإسرائيلي المنطقة العازلة، واستعدّت للبقاء فيها لفترة طويلة. ويدور الحديث عن المنطقة العازلة التي نصّ اتفاق فض الاشتباك مع سورية عام 1974 على أن تكون خالية من أي وجود عسكري، سواء كان إسرائيلياً أو سورياً. وسارعت "إسرائيل" إلى احتلالها مع سقوط نظام الرئيس السابق بشّار الأسد وتولّي السلطات السورية الجديدة زمام الحكم، بحجة أنّها قد تشكّل خطراً عليها. وكما في لبنان، يعتمد الاحتلال في هذه المناطق على مواقع مُراقبة، ومواقع عسكرية في المناطق المُرتفعة ودوريّات.

–المستوى الثالث: هو للدفاع المتقدّم، الذي جدّده الاحتلال، ويتمثّل بنزع السلاح من المناطق التي تشكّل تهديداً لإسرائيل. فقد أعلن نتنياهو أن أيّ ترتيب لإنهاء الحرب في قطاع غزة يجب ألّا يتضمّن فقط إعادة المُحتجزين الإسرائيليين، وتفكيك حكم حركة حماس، وسيطرتها المدنية والعسكرية، بل أيضاً نزع سلاح القطاع. وينطبق الأمر نفسه على حزب الله وجنوب لبنان. وتُطالب "إسرائيل" بأن يكون جنوب لبنان، من نهر الليطاني جنوباً وشرقاً، منطقة منزوعة من الصواريخ والقذائف بجميع أنواعها، وعدم السماح لعناصر حزب الله بالتجوّل مُسلّحين جنوب الليطاني، حتى بأسلحة خفيفة. وتُهدّد بأنها ستفعل ذلك بنفسها إذا لم يتمكّن الجيش اللبناني من تأدية المهمّة.

وعلى مستوى سوريا، أوضح نتنياهو أنه يُطالب بنزع السلاح من منطقة الجولان السوري حتى الحدود مع الأردن، جنوباً وشرقاً حتى منطقة السويداء. ويُطالب أيضاً بألّا يكون هناك وجود للجيش السوري الجديد، مُعتبراً أنه يتكوّن من التحالف نفسه من التنظيمات الإسلامية المسلّحة التي انضمّت إلى هيئة تحرير الشام والرئيس السوري الذي تَزَعّمها، أحمد الشرع.

7 – خاتمة:

تُراجع "إسرائيل" في المرحلة الراهنة عناوين أساسية لعقيدتها الأمنيّة، وأبرزها: ضرورة إعادة الحرب الوقائية أو الضربة الاستباقية إلى قلب النظرية الأمنية الإسرائيلية، وتبنّي خطط جديدة لهيكليّة الجيش، مبنيّة على فكرة جيش الشعب، ومُراجعة شاملة لمفهوم التجنيد، بينما بُنيت الخطط السابقة على الاستثمار في الاعتماد على التفوّق النوعي والتكنولوجي، في سياق تبنّي استراتيجية "المعركة بين الحروب"، على حساب القوّات البريّة التي تراجعت جاهزيتها القتالية. ولا شك بأن نظريّة الردع التي اعتمدت عليها "إسرائيل" منذ تأسيسها، وعلى مدى العقود الماضية، قد تضرّرت كثيراً خلال المرحلة الأخيرة من المواجهة. ولذلك كان جزء مهم من أهدافها الاستراتيجية من الحرب ضدّ غزة ولبنان هو استعادة وترميم الردع وتثبيت التفوّق الكاسح، استخباراتياً وعسكرياً.

لقد أوضحت حرب الإبادة على قطاع غزة أن "عقيدة الضاحية" لم تعد كافية لإشباع رغبة الانتقام الإسرائيلية، ولا للحفاظ على قدرة الردع ولا لترميمها، فأنتجت "إسرائيل" نموذج حرب الإبادة الجماعية في غزة، وبات التهجير أمراً قابلاً للتنفيذ. وبعد غزة، نقَلت التجربة، ولو جزئياً، إلى لبنان والمخيّمات

الفلسطينية شمالي الضفة الغربية. وأدّى جنون القوّة وغريزة التوحّش والانتقام لدى العدو إلى عدم استخلاص العِبر الحقيقية من تجارب الماضي، فتبنّى الذهاب إلى حلول عسكرية وأمنية إجرامية، عادة ما تكون نتائجها مؤقّتة. وبدَل الاقتناع بأن الحلول الحقيقية للأزمات الاستراتيجية والأمنية مُرتبطة بالضرورة بإنهاء الاحتلال، يذهب العدو مرّة أخرى إلى طرح استراتيجيات عسكرية صرفة تستند إلى فائض القوّة المُفرطة لتوسيع احتلال أراضٍ عربية جديدة، وإلى الاعتقاد بأن لا شيء يمكن أن يمنعها من الآن فصاعداً من تنفيذ رغباتها وقراراتها وتصوّراتها العدوانية التوسعية في اليوم التالي للحرب، ليس في قطاع غزة فقط، وإنّما في المنطقة بأسرها.